

Distr.: General
28 March 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

محضر موجز للجلسة ٣٤٨

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء ٥ شباط/فبراير ٢٠١٣، الساعة ١١/٣٠

الرئيس المؤقت: السيد بان كي - مون (الأمين العام)

الرئيس: السيد ديالو (السنغال)

المحتويات

إقرار جدول الأعمال

انتخاب أعضاء المكتب

بيان من الأمين العام

بيان من الرئيس

بيان من المراقبة عن دولة فلسطين

مشروع برنامج عمل اللجنة

حلقة الأمم المتحدة الدراسية بشأن تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني، المقرر عقدها في روما

يومي ٢٧ و ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٣

مسائل أخرى

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي تقديم التصويبات في مذكرة بإحدى لغات العمل وإدراجها أيضا في نسخة من المحضر ثم إرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

13-22429 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١١/٤٥.

إقرار جدول الأعمال (A/AC.183/2013/L.1)

١ - أقر جدول الأعمال.

انتخاب أعضاء المكتب

٢ - الرئيس المؤقت للجنة: دعا اللجنة إلى النظر في الترشيحات لمناصب رئيس اللجنة ونواب رئيس اللجنة ومقرر اللجنة.

٣ - السيد كوماسيث (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): رشح السيد ديالو (السنغال) لإعادة انتخابه لمنصب رئيس اللجنة، ورشح السيد تانين (أفغانستان) والسيد ريس رودريغيس (كوبا) لإعادة الانتخاب وللانتخاب على التوالي، لمنصبي نائبي الرئيس، كما رشح السيد غريما (مالطة) لإعادة انتخابه لمنصب المقرر.

٤ - السيدة رافتي (قبرص): تَنَّت على الترشيحات.

٥ - وانتُخب السيد ديالو (السنغال)، والسيد تانين (أفغانستان)، والسيد ريس رودريغيس (كوبا)، والسيد غريما (مالطة)، بالتزكية.

٦ - وتولى السيد ديالو (السنغال) رئاسة الجلسة.

بيان من الأمين العام

٧ - الأمين العام: قال، في معرض إعادة تأكيد التزامه بتعزيز جهود السلام الرامية إلى تحقيق التطلعات المشروعة لكلا الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني، إن قرار الجمعية العامة بمنح فلسطين مركز دولة غير عضو لها صفة المراقب قد أحدث صدًى عميقاً داخل الأمم المتحدة، وشدد على الضرورة الملحة لتحقيق حل الدولتين. وأضاف قائلاً، إنه ليس هناك بديل عن المفاوضات الرامية إلى إنهاء النزاع والاحتلال وتحقيق هدف وجود دولتين - هما إسرائيل

وفلسطين - تعيشان جنباً إلى جنب في سلامٍ وأمنٍ وتعترفان بالحقوق المشروعة لكل منهما، بما في ذلك الحق في تقرير المصير. وقال إنه يجب على كل دولة أن تفي بالتزاماتها المتمثلة في ضمان الحقوق المدنية لجميع المواطنين على قدم المساواة واحترام حقوق الإنسان وكرامته. كما يجب، من خلال المفاوضات، أن تبرز القدس باعتبارها العاصمة المستقبلية لدولتين. وذكّر بأنه ينبغي إيجاد حل متفق عليه لقضية اللاجئين يتسم بالإنصاف والعدل والواقعية. كما ذكر بأن المجتمع الدولي على استعداد للمشاركة جماعياً من جديد في تحقيق تلك الأهداف، ولكن لن يكون لهذه المشاركة معنىً دون الالتزام الجدي من الطرفين بالمضي قدماً في عملية السلام.

٨ - واستطرد قائلاً، إنه رغم تطلعه للعمل مع الحكومة الإسرائيلية المنتخبة مؤخراً في سعيها لتحقيق السلام، فقد أصيب بالفزع من الزيادة الهائلة في النشاط الاستيطاني الإسرائيلي والإعلان عن خطط لإقامة مبانٍ جديدة في المنطقة EI. وحث الحكومة على الاستجابة للنداءات الدولية لإلغاء تلك الخطط. وذكّر بأن النشاط الاستيطاني يُشكّل عقبة رئيسية أمام حل الدولتين، لذا يجب أن يتوقف فوراً؛ كما أن جميع المستوطنات في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، هي مستوطنات غير مشروعة بموجب القانون الدولي، ولا يمكنها أن تحكّم مسبقاً على نتيجة مفاوضات الوضع النهائي.

٩ - ومضى قائلاً، إن تحقيق الحل القائم على دولتين يتطلب الجدارة الاقتصادية والمالية من جانب الحكومة الفلسطينية. وأضاف أن التحويل الكامل والآني والذي يمكن التنبؤ به لإيرادات الضرائب والجمارك الفلسطينية من قبل إسرائيل وفقاً لبروتوكول باريس هو أمر أساسي. لذلك فقد رحب بالقرار الذي اتخذته الحكومة الإسرائيلية مؤخراً والقاضي بتحويل الإيرادات التي كانت محتجزة في كانون

١٢ - واستطرد قائلاً، إن الوضع الراهن بين الإسرائيليين والفلسطينيين لا يمكن تحمُّله، ولا قبوله. ويجب على كلا الطرفين أن يفيا بالتزامهما بتحقيق حل الدولتين وفقاً لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وأن يقوموا بحل القضايا الجوهرية المتمثلة في الأرض والأمن والقدس واللاجئين والمستوطنات والمياه.

١٣ - واختتم حديثه بالقول بأنه لا يمكن للمجتمع الدولي أن يسمح بمرور سنة أخرى دون إحراز تقدم ملموس نحو تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف. وقال بأنه سيواصل من جانبه، بذل قصارى جهده لتحقيق ذلك الهدف، والذي يمكن للجنة، من خلال أنشطتها، أن تقدم مساهمة فريدة في تحقيقه.

بيان من الرئيس

١٤ - الرئيس: قال، متكلماً بصفته ممثلاً للسنغال، إن اتخاذ الجمعية العامة للقرار ١٩/٦٧ يُعد علامة بارزة في مسار بناء دولة فلسطين الحرة المستقلة ونيل الاعتراف بها. وبالمثل، فإن قبول فلسطين لدى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) يبين التوافق الدولي، الذي ما فتئ يزداد قوة، بشأن ضرورة الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني واحترامها وإحياء عملية السلام. ولكن تحقيق السلام يقتضي من جميع أصحاب المصلحة بذل الجهود اللازمة.

١٥ - لذلك، قام الرئيس، مرة أخرى، بحث إسرائيل على إنهاء النشاط الاستيطاني، الذي يؤدي، في نهاية المطاف، إلى تعريض جميع فرص تحقيق حل الدولتين للخطر. وقال بأنه ينبغي للحكومة الإسرائيلية أن تسعى للتوصل إلى حل سياسي عن طريق التفاوض وأن تمتنع عن اتخاذ أي تدابير أحادية الجانب قد تتسبب في تصعيد العنف. وفي معرض إشارته إلى أن اللجنة الرباعية لا تزال تتولى المسؤولية الرئيسية

الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وفي معرض التنويه بمساهمات الاتحاد الأوروبي والشركاء العرب، أكد مجدداً دعوته البلدان المانحة إلى مواصلة الوفاء بتبرعاتها المعلنة وزيادة الدعم المالي الذي تقدمه.

١٠ - وأردف قائلاً، إن الحفاظ على الاستقرار في غزة وإحداث تغيير كبير في حياة سكانها المدنيين لا يزالان على رأس الأولويات. وفي هذا الصدد، دعا مرة أخرى إلى إعادة فتح الحدود، تمثيلاً مع قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩). وقال، إن القرار الأخير الذي اتخذته إسرائيل بالسماح بدخول كميات محدودة من مواد البناء إلى غزة، إلى جانب توسيع المنطقة المسموح فيها بالصيد لتصل إلى ستة أميال بحرية، يبين التزامها بالحفاظ على اتفاق وقف إطلاق النار الهش. ومضى قائلاً، إنه على الرغم من الحاجة إلى المزيد من العمل لتحسين الوضع في غزة ومعالجة الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل، بما في ذلك إحباط هجمات المتشددین من غزة وتهريب الأسلحة، فوقف إطلاق النار يتيح فرصة للتصدي للعوامل التي ساهمت في عدم الاستقرار على النحو المبين في القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، وللتنفيذ الكامل لذلك القرار.

١١ - وتابع قائلاً، إن المصالحة الفلسطينية في إطار الالتزامات التي تعهدت بها منظمة التحرير الفلسطينية هي خطوة أساسية نحو تحقيق حل الدولتين وإحلال السلام الدائم. وأوضح أن السعي من أجل إحلال السلام لا يتعارض مع التماس تحقيق المصالحة، مشدداً على وجوب بذل الجهود على كلتا الجبهتين. وفي هذا الصدد، أعرب عن تقديره لجهود التيسير التي قامت بها الحكومة المصرية. ولكن، من أجل إنجاز تقدم حقيقي، يجب على حماس أن توضح موقفها فيما يتعلق بالقضايا المركزية.

الأمم المتحدة ذات الصلة، وعلى مبادئ مدريد، ومبادرة السلام العربية، وخارطة الطريق التي وضعتها اللجنة الرباعية.

١٩ - واستطردت قائلة، إنه بوسع الأمين العام في الواقع أن يُحدث تغييراً إيجابياً في الأزمات الملحة التي تواجه الشعب الفلسطيني، مثل حملة الاستيطان الإسرائيلية المدمرة وغير المشروعة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. كما أن النشاط الاستيطاني الإسرائيلي يؤدي إلى مصادرة المزيد من الأراضي، وإلى المزيد من التهجير للمدنيين الفلسطينيين، ويُقوّض تواصل أراضي دولة فلسطين وسلامتها. كما أنه يُعرّض حل الدولتين للخطر، لذا يجب وضع حدٍ له.

٢٠ - وواصلت قائلة، إنه يجب أيضاً إعطاء الأولوية لمحنة السجناء الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، التي لفت وفد بلادها انتباه المجتمع الدولي إليها مراراً. وفي هذا الصدد، قالت إن الشغل الشاغل في الوقت الحالي يتمثل في الوضع الحرج للعديد من السجناء المضربين عن الطعام، واللذين يُشرف أحدهم على الموت. ويود وفد بلادها أيضاً أن يسلط الضوء على أنه يتم إلقاء القبض على المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال والمسؤولون المنتخبون، على أساس يومي تقريباً. وذكرت بأن المسألة الأخرى التي تثير قلقاً بالغاً هي الحصار الإسرائيلي المستمر على قطاع غزة والأزمة الإنسانية الناجمة عنه. وأضافت أنه لا بد من وضع حدٍ لهذا الوضع غير الإنساني الذي يعانيه سكان غزة.

٢١ - واسترسلت قائلة إن هناك أزمةً أخرى تجب معالجتها، وهي وضع اللاجئين الفلسطينيين في الجمهورية العربية السورية، الذين تُهدد الاضطرابات السائدة في ذلك البلد سلامتهم ورفاههم. وأضافت أن الشاء واجب لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لاستمرارها في تقديم المساعدات في حالات

عن حل الأزمة الإسرائيلية الفلسطينية، قام ببحث اللجنة على العودة إلى العمل ونفخ الروح من جديد في عملية السلام.

١٦ - واحتتم حديثه بالقول بأن اللجنة، من جانبها، لا تزال عازمةً على التوعية بالقضية الفلسطينية على الصعيد الدولي، وعلى تقديم مساهمةٍ كبيرةٍ من أجل إيجاد حل سلمي ودائم للأزمة. وفي هذا الصدد، أشار الرئيس إلى أنه يقع على المجتمع الدولي التزامٌ أخلاقيٌّ بالوفاء بمسؤوليته التاريخية فيما يتعلق بقضية فلسطين.

بيان من المراقبة عن دولة فلسطين

١٧ - السيدة عبد الهادي ناصر (المراقبة عن دولة فلسطين): قالت، إن وفد بلادها يُعرب عن امتنانه لالتزام الأمين العام بقضية فلسطين ودعوته المستمرة من أجل وقف الانتهاكات الإسرائيلية. كما يُعرب الوفد أيضاً عن تقديره للمساعدة البالغة الأهمية التي تقدمها وكالات الأمم المتحدة إلى الشعب الفلسطيني، بما في ذلك اللاجئين الفلسطينيون. وأضافت بأن القرار التاريخي الصادر عن الجمعية العامة بمنح فلسطين مركز دولةٍ غير عضوٍ لها صفة المراقب يبين الدعم العالمي القوي لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ولتطلعاته الوطنية المشروعة، وهو اعتراف بالدولة الفلسطينية طال انتظاره. وأعربت عن أملها في أن يُشكّل الجهد السياسي السلمي المتعدد الأطراف لإنقاذ حل الدولتين نقطة تحول في السعي لكفالة أن تتبوأ فلسطين المكانة اللائقة بها في المجتمع الدولي وتحقيق السلام والأمن.

١٨ - ومضت قائلة، إنه يجب على الأمين العام أن يستمر في استخدام مساعيه الحميدة لمساعدة القيادة الفلسطينية في جهودها الرامية لإنقاذ حل الدولتين، والتغلب على العقبات التي تعترض السلام، وهيئة أفقٍ سياسيٍ يتسم بالمصداقية، وتشجيع إجراء مفاوضاتٍ موضوعيةٍ قائمةٍ على قرارات

بشأن تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني، المقرر عقدها في روما يومي ٢٧ و ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٣، وذلك بهدف الاستفادة من أي فرص قد تنشأ في هذا المجال. وفي هذا الصدد، ذكّر أن المكتب يعتقد بأنه قد يكون من المفيد توسيع عضويته. لذا فهو يقترح أنه، بعد التشاور مع جميع أعضاء اللجنة، ينبغي انتخاب ثلاث دول إضافية، واحدة من أفريقيا، وواحدة من آسيا، وواحدة من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، كأعضاء غير محدد المهام في المكتب.

٢٥ - السيد شفيق (تركيا): قال مُذكراً بالقرار التاريخي الصادر من الجمعية العامة بمنح فلسطين مركز دولة غير عضو لها صفة المراقب، إنه ينبغي الإشارة في مشروع برنامج العمل إلى الدعم الواسع النطاق من قبل أعضاء اللجنة لقرار الجمعية العامة ١٩/٦٧. لذا فقد اقترح وفد بلاده إضافة العبارة التالية بعد الجملة الثانية من الفقرة ٩: "إن أعضاء اللجنة قدموا دعماً ساحقاً للقرار وأبدوا تضامهم مع فلسطين. كما أن اثنين من أعضاء اللجنة، كانا قد شاركا على مستوى وزراء الخارجية وألقيا ببيانين أمام الجمعية العامة قبل التصويت، دعماً للقرار دعماً قوياً، من ثم حق دولة فلسطين غير القابل للتصرف في الحصول على اعتراف دولي أوسع".

٢٦ - وأضاف قائلاً، إنه يجب استئناف عملية السلام في أقرب وقت ممكن. ويعتقد وفد بلاده أن عام ٢٠١٣ سيكون عاماً حاسماً بالنسبة لحل الدولتين، ويأمل الوفد في أن تساعد محادثات المصالحة فيما بين الفصائل الفلسطينية، وكذلك الانتخابات الأخيرة التي أُجريت في إسرائيل، على تحقيق هذا الهدف. وقال إن الحكومة التركية ستواصل تعزيز أعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما في ذلك قبول دولة فلسطين عضواً في الأمم المتحدة.

الطوارئ، على الرغم من وضعها المالي العسير، وأن فلسطين ممتنة لجميع الدول الأعضاء التي تدعم هذا العمل الهام الذي تقوم به الوكالة.

٢٢ - واختتمت حديثها قائلة، إن الشعب الفلسطيني يعيش مرحلة حرجة ويحتاج إلى دعم المجتمع الدولي لكفالة تنفيذ عملية سياسية ذات مغزى من شأنها أن تنهي الاحتلال الإسرائيلي، وتؤدي إلى إعمال حقوق الشعب الفلسطيني، واستقلال دولة فلسطين، وإيجاد حل عادل لمحنة اللاجئين الفلسطينيين.

مشروع برنامج عمل اللجنة (A/AC.183/2013/CRP.1)

٢٣ - الرئيس: قال في معرض تقديمه لمشروع برنامج عمل اللجنة لعام ٢٠١٣ (A/AC.183/2013/CRP.1)، إن الفرع الأول من التقرير لخص القرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين، في حين استعرض الفرع الثاني بإيجاز التطورات التي حدثت منذ تقديم اللجنة لتقريرها، بما في ذلك الأزمة التي حدثت في غزة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ واتخاذ الجمعية العامة القرار ١٩/٦٧، ونقل وجهة نظر اللجنة بشأن التدابير العقابية الإسرائيلية ووضع الفلسطينيين تحت الاحتلال والحصار، بالإضافة إلى دعوة اللجنة إلى ممارسة ضغوط دولية بغية استئناف المفاوضات. وبين الفرع الثالث الخطوط العامة للقضايا ذات الأولوية لعام ٢٠١٣، ويشمل ذلك تحليلاً دقيقاً وعملياً المنحى لجميع الآثار المترتبة على القرار ١٩/٦٧. ويورد الفرع الرابع وصفاً للأنشطة المقررة للجنة ولشعبة حقوق الفلسطينيين.

٢٤ - وأضاف قائلاً، إنه سيكون لقرار منح فلسطين مركز دولة غير عضو لها صفة المراقب تأثير عميق على عمل اللجنة في عام ٢٠١٣. وستبدأ اللجنة النظر في بعض النتائج المترتبة على ذلك القرار في حلقة الأمم المتحدة الدراسية القادمة

٢٧ - السيد عبد الله (ماليزيا): قال، إن وفد بلاده يؤيد التعديل الذي اقترحه ممثل تركيا. وأثار وفد بلاده في الجلسة ٣٢٨ للجنة مسألة إمكانية أن تؤدي الاجتماعات الدولية بشأن قضية فلسطين إلى نتائج محددة، مثل إصدار توصيات يمكن رفعها إلى محكمة العدل الدولية. وأعرب عن اعتقاده بأنه ينبغي للجنة أن تعيد النظر الآن في هذه المسألة، خاصة وأن إسرائيل تواصل انتهاك القانون الدولي بمنأى عن العقاب. وأضاف أنه ينبغي للجنة أن تنظر أيضاً في الكيفية التي يمكن أن توائم بها جهودها مع الواقع السياسي الراهن وتزيد من تفاعلها مع هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة الأخرى.

٢٨ - السيد خان (إندونيسيا): قال، إن وفد بلاده يؤيد التعديل المقترح أيضاً. وفي معرض إشارته إلى أن الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة قد أصبح متقلبا بشكل متزايد نتيجة للنشاط الاستيطاني الإسرائيلي المتواصل، لاحظ أن حكومة بلده قامت، في مناسبات عديدة، بإدانة جميع الإجراءات والسياسات التي تعرقل المفاوضات السلمية. وفي بيان أمام الجمعية العامة قبل اتخاذها قرارها ١٩/٦٧، قال وزير الشؤون الخارجية لبلاده، إن المجتمع الدولي، بمنحه مركز المراقب لدولة فلسطين، فقد أكد على سيادة الدبلوماسية ونبذ العنف. واحتتم حديثه بالقول إن إندونيسيا تدعم بقوة عملية للسلام تقوم على أساس حل الدولتين وقبول فلسطين في المستقبل عضواً في الأمم المتحدة.

٢٩ - السيد غوفيندر (جنوب أفريقيا): قال إن وفد بلاده يؤيد أيضا التعديل المقترح. وقال إن المكتب قد يرغب أيضا في تضمين برنامج العمل دراسة للنشاط الاستيطاني الإسرائيلي المستمر، والحصار المضروب على قطاع غزة، وقيام إسرائيل باحتجاز عائدات الضرائب الفلسطينية، حيث إن تلك القضايا تزيد من تصعيد التوتر في المنطقة.

٣٠ - السيد خليل (المراقب عن مصر): قال، مشيراً إلى مشروع برنامج العمل، إنه ينبغي زيادة التركيز في الفقرة ١٨ على ضرورة قيام الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة بعقد مؤتمر لتحديد التدابير العملية الجماعية اللازمة لإنفاذ الاتفاقية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وذكّر بأن مثل هذا المؤتمر ضروري الآن أكثر من أي وقت مضى نظراً لمركز فلسطين الجديد لدى الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، ينبغي إيلاء الاهتمام الواجب للإشارة الواردة في الفقرة ٢٨ إلى الجهود التي تبذلها اللجنة لتوثيق الخسائر الناجمة عن الاحتلال، بحيث يصبح من الممكن مساءلة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بموجب القانون الدولي نظراً لأهمية ذلك بالنسبة لمهمة اللجنة وولايتها. وأضاف قائلاً، إن الشيء نفسه ينطبق فيما يتعلق بالإشارة الواردة في الفقرة ٣٧ إلى الجهود التي تبذلها اللجنة للفت الانتباه إلى الالتزامات القانونية للأطراف الثالثة بعدم المساهمة في انتهاك القانون الدولي، وبإخضاع إسرائيل للمساءلة. وذكّر أن مشروع برنامج العمل ينبغي أن يسلط الضوء أيضاً على الإحاطة اليومية التي تصدر عن الشعبة بشأن التطورات في فلسطين؛ حيث إن تلك الإحاطة أداة مفيدة للدول الأعضاء وينبغي أن تستمر وأن يتم تطويرها.

٣١ - واستطرد قائلاً، إن ثمة تطورا آخر جديراً بأن يتم التأكيد عليه بشكل إضافي، وهو الإعلان الرسمي من قبل إسرائيل بأنها ستوقف التعاون مع مجلس حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، فإن قرار إسرائيل بعدم المشاركة في دورة كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل واستجابة مجلس حقوق الإنسان الضعيفة لذلك القرار، تعني أنه يجب الضغط على كل من إسرائيل ومجلس حقوق الإنسان لضمان امتثال تلك الدولة لالتزاماتها. وأضاف قائلاً، إنه ينبغي للجنة أيضاً أن تقوم بمتابعة الاستنتاجات الواردة في تقرير اللجنة الدولية

يجب على المجتمع الدولي أن يواصل حث إسرائيل على الامتثال، مثل جميع الدول الأعضاء الأخرى، لالتزاماتها المتعلقة بالإبلاغ فيما يتصل بالاستعراض الدوري الشامل.

٣٦ - تم اعتماد مشروع برنامج العمل، بصيغته المعدلة، رهنا بإعادة الصياغة المتفق عليها.

حلقة الأمم المتحدة الدراسية بشأن تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني، المقرر عقدها في روما يومي ٢٧ و ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٣ (ورقة العمل رقم ١)

٣٧ - الرئيس: وجه الانتباه إلى ورقة العمل رقم ١ التي تضمنت البرنامج المؤقت لحلقة الأمم المتحدة الدراسية بشأن تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني، المقرر عقدها في مقر منظمة الأغذية والزراعة في روما يومي ٢٧ و ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٣. وذكر أن الموضوع المقترح للحلقة هو "تقديم المساعدة للفلسطينيين - التحديات والفرص في الواقع الجديد لدولة تحت الاحتلال".

٣٨ - وقال، إن الحلقة الدراسية ستستعرض أثر الاحتلال الإسرائيلي وممارساته على الحالة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة. وستدرس الحلقة أيضاً التحديات والفرص المالية والتنمية الناشئة عن منح فلسطين مركز دولة غير عضو لها صفة المراقب، وستتناول دور الجهات المانحة الدولية في حشد وتنسيق المساعدة في ضوء التطورات السياسية الأخيرة. وأضاف أن الدعوات ستُرسل إلى خبراء ذوي شهرة دولية في هذا الموضوع، وإلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وإلى المراقبين والبرلمانيين وممثلي منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى والمجتمع المدني ووسائل الإعلام.

٣٩ - وقال إنه يعتبر أن اللجنة ترغب في الموافقة على البرنامج المؤقت.

٤٠ - وقد تقرر ذلك.

لتقصي الحقائق بشأن المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة (A/HRC/22/63).

٣٢ - وفيما يتصل بالإدعاءات بأن عملية السلام قد فشلت لأن فلسطين رفضت استئناف المفاوضات دون شروط مسبقة، قال إنه ينبغي توضيح أن إنهاء بناء المستوطنات ليس شرطاً مسبقاً، بل هو أقل ما يمكن أن تفعله إسرائيل لتلبية التزاماتها الدولية. وينبغي للمجتمع الدولي، الذي أوضح بالفعل أن المستوطنات الإسرائيلية تشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي، أن يتخذ جميع التدابير اللازمة لضمان وفاء إسرائيل بالتزاماتها. واحتتم حديثه بالقول بأن عبارة "منظمة المؤتمر الإسلامي" التي أُشير إليها في الفقرة ٤٠ ينبغي أن يستعاض عنها بعبارة "منظمة التعاون الإسلامي".

٣٣ - السيدة عبد الهادي ناصر (المراقبة عن دولة فلسطين): قالت، إن وفد بلادها يؤيد التعديل الذي اقترحه ممثل تركيا، إضافة إلى المقترحات التي قدمها ممثلاً جنوب أفريقيا ومصر.

٣٤ - الرئيس: قال، إن القضايا التي أثارها ممثلاً جنوب أفريقيا ومصر ستُدرج في مشروع برنامج العمل. وقد أكدت اللجنة في كثير من الأحيان لكل من الدول الأعضاء وشركائها ضرورة عقد اجتماع للأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة، وذلك بهدف تحديد التدابير العملية الجماعية اللازمة لإنفاذ الاتفاقية في الأرض الفلسطينية المحتلة. ومضى قائلاً، إنه مع تزايد الضغوط الدولية والتغييرات التي نجمت عن اتخاذ القرار ١٩/٦٧، فلا يزال هناك أمل في إقناع الأطراف السامية المتعاقدة لكي تعقد الاجتماع.

٣٥ - وأضاف قائلاً، إن اللجنة قد تود أيضاً أن تثير مع المفوضة السامية لحقوق الإنسان مسألة الرفض المثير للقلق من جانب إسرائيل للتعاون مع مجلس حقوق الإنسان. وذكر بأنه

مسائل أخرى

٤١ - السيد لاسو مندوسا (إكوادور): قال، إن حكومة بلاده ستُرحب بفرصة استضافة مؤتمر الأمم المتحدة لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لدعم السلام الإسرائيلي - الفلسطيني، المقرر عقده في عام ٢٠١٤.

٤٢ - السيد اليافعي (المراقب عن دولة الإمارات العربية المتحدة): تساءل عما إذا كان من الممكن أن يتضمن الموقع الإلكتروني لنظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين (UNISPAL) معلوماتٍ عن التحقيقات التي أجرتها منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية بشأن الممارسات الإسرائيلية وتأثيرها على الوضع الإنساني في الأراضي الفلسطينية.

٤٣ - الرئيس: قال إن المكتب سيكون سعيداً بقبول العرض السخي المقدم من حكومة إكوادور.

٤٤ - وأضاف الرئيس قائلاً، إنه لم يتمكن من تقديم إجابة فورية على طلب ممثل دولة الإمارات العربية المتحدة بسبب التخفيضات الكبيرة التي تعمل المنظمة على إدخالها في الميزانية. إلا أن المكتب سيبحث مع الأمانة إمكانية نشر هذه المعلومات على الموقع الإلكتروني لنظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين (UNISPAL).

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.